CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.321
20 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٢١

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الإثنين، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

سُبل ووسائل الإسراع في أعمال اللجنة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويت. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر؛ كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة الى Chief, official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وسوف تصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

97-80142

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقرير سلوفينيا الأولي (CEDAW/C/SVN/1) (تابع)

١ - بدعوة من الرئيس، جلست السيدة كومان - بيرنيتش (سلوفينيا) والسيدة كوزميك (سلوفينيا) والسيدة نيوباوير (سلوفينيا) الى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة كوزميك (سلوفينيا): في معرض ردها على أسئلة أثارها أعضاء اللجنة في جلسة سابقة، قالت إن بلدها الذي خلف يوغوسلافيا السابقة في التزاماتها التعاهدية، قد وزع نص الاتفاقية على جميع المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والأفراد. وأضافت قائلة إن التوعية مهمة جليلة الشأن يضطلع بها مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة منذ نشوئه عام ١٩٩٢، وقد قام المكتب بتوزيع منشورات متنوعة عن المسائل التي تؤثر على المرأة.

٣ - وقد تقلد عدد كبير من النساء مناصب سياسية في ظل النظام السياسي الاشتراكي، إلا أن السلطة الحقيقية كانت تتركز في أيدي عدد قليل من الأفراد، معظمهم من الرجال. والنظام الحالي يتسم بطابع جد تنافسي، وينبغي عمل المزيد لتحسين اشتراك المرأة في الحياة السياسية. وفي انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ كانت المرأة تمثل ١٧,٩ في المائة و ١٤,٨ في المائة و ١٧,١ في المائة من المرشحين و ١٥,٠ في المائة و ١٣,٣ في المائة و ٧,٨ في المائة من النواب المنتخبين، على التوالي. وتتكون اللجنة البرلمانية للسياسات المتعلقة بالمرأة من ١٣ نائبا، بينهم أربعة رجال.

٤ - وأضافت قائلة إن مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة هو هيئة استشارية حكومية مستقلة أنشئ لمراقبة التقدم المحرز صوب المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل في جميع المجالات. وتشمل أنشطته رصد مركز المرأة في سلوفينيا وإعمال حقوقها حسبما يضمنها الدستور والقوانين والاتفاقيات الدولية التي تعتبر سلوفينيا طرفا فيها؛ وتحليل التشريعات المقترحة والقيام بالبحوث وإعداد الوثائق. ويعمل في المكتب ثمانية موظفين، بميزانية تبلغ نحو ٠٠٠ ٣٥٠ دولار. وأعطي ذلك المكتب صلاحية استهلال إجراء تشريعي، بالاشتراك في الأفرقة العاملة المشتركة التي تضم خبراء مستقلين ومسؤولين حكوميين. وتوصياته توجه الى الحكومة ويتعين وضعها في الاعتبار لدى صياغة أي تشريع مقترح. وإنشاء المكتب، بدلا من إنشاء وزارة لشؤون المرأة، يمثل حلا توفيقيا توصل إليه الحزب الحاكم والمجموعات النسائية البرلمانية، التي انتهزت الفرصة لإنشاء آلية وطنية لحقوق المرأة دون الانتظار للتغييرات التشريعية الضرورية لإنشاء آلية جديدة. وعلى الرغم من ذلك، كان إدماج المساواة بين الجنسين في جميع السياسات الحكومية وتعزيز الآلية القائمة، ضمن الأولويات التي تم تحديدها في مشروع برنامج وطني لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٥ - واختتمت بيانها، قائلة إن المكتب مسؤول عن تنفيذ منهاج عمل بيجين المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٦ - السيدة كومان - بيرنيتش (سلوفينيا): قالت إن الأحكام القانونية الأساسية التي تحظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة موجودة في المواد من ١٤ الى ٦٥ من الدستور، وهي تنظم العلاقة بين الأفراد والدولة وفيما بين الأفراد. وأضافت تقول إن الحق في العمل تكفله المادة ٤٩ من الدستور، التي تحظر التمييز في العمالة. بينما تنظم المادتان ٥٣ و ٥٤ من الدستور الزواج وشؤون الأسرة. أما الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الآباء والأطفال، فهي مطابقة لأحكام اتفاقية حقوق الطفل. ويتساوى في الحقوق كل من الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج والأطفال المولودين داخل نطاقه. ويسلم القانون بدور الأم والأب، كليهما. وكثير من التشريعات التي صدرت قبل مرحلة الانتقال الجارية بحاجة الى التنقيح.

٧ - وأردفت تقول إن المحكمة الدستورية قد بتت في قضايا تنطوي، في جملة أمور، على حالات تنازع بين القانون المحلي والاتفاقات الدولية. إلا أن المحكمة لم تنظر بعد في قضية تتعلق بالاتفاقية.

٨ - ولقد أنشأ الدستور دور أمين المظالم، بهدف حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأمين المظالم يشرف على العلاقات بين هيئات الدولة والسلطات العامة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى. وعلى أساس الخبرة المستفادة الى الآن سيدرج في البرنامج الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين اقتراح يدعو الى تسمية أمين مظالم لشؤون المساواة بين الجنسين.

٩ - ويشير قانون العقوبات الى "جرائم الاعتداء على العفاف" التي يمكن أن ترتكب في إطار الزواج. والضحية هي وحدها التي تستطيع أن تبلغ الشرطة والمدعي العام عن هذه الجرائم وأن تستهل الإجراءات الجنائية. وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية على حد سواء يعاملان العنف داخل الأسرة بوصفه جريمة. وتستطيع الضحية أن تحصل على أوامر حماية في الحالات التي تنطوي على عنف عائلي. أما بالنسبة للعقوبات، فإن المادة ١٨٥ من قانون العقوبات تنص على أحكام بالسجن تتراوح بين ١٥ يوما و ٢٠ سنة. وفي حالة القوادة، التي تعتبر جناية، تفرض عقوبات أقسى على قوادة الأحداث.

١٠ - السيدة كوزميك (سلوفينيا): قالت إن حكومتها ومكتب السياسات المتعلقة بالمرأة على علم تام بالعراقيل والعقبات المختلفة التي تعترض تحقيق المساواة الكاملة للنساء. وعلى الرغم من ذلك، فإن التجربة الإيجابية للبلدان الأوروبية والبلدان الأخرى في تنفيذ الإجراءات الإيجابية لا يمكن أن تُنقل ببساطة الى سلوفينيا. إذ يتعين تقييم آثار التشريع الجديد على ضوء المرحلة الانتقالية الاقتصادية الراهنة.

١١ - ومضت قائلة إن البحوث تدل على أن مشاكل نساء الأقليات لا تختلف عن مشاكل النساء الأخريات. فالدستور يحمي الأقليات القومية من التمييز ويضمن لها حقوقا خاصة فيما يتعلق باللغة والتعليم ووسائط الإعلام وما الى ذلك.

١٢ - واسترسلت قائلة إنه لما كان القانون يسلم بالأنواع المختلفة لأنماط الأسرة في سلوفينيا ويعاملها بالتساوي لا يعتبر العدد المتنامي من الأسر التي يرعاها أحد الوالدين مصدر قلق شديد. فالآباء والأمهات مسؤولون عن الأطفال بصرف النظر عن العلاقة بين الوالدين.

١٣ - ثم قالت إن المنهج الدراسي للمدارس الابتدائية يشمل دورة عن الأخلاق والمجتمع لتلاميذ الصف الخامس الى الصف الثامن. ولا توجد دورة خاصة عن الحياة الأسرية للتلاميذ في الصفوف الدنيا.

١٤ - وذكرت أن مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة قد نظم عددا من المناقشات عن سياسات الأسرة، مع التركيز بشكل خاص على مشكلة التوفيق بين الأسرة ومسؤوليات العمل. وأضافت قائلة إنه تؤخذ في الاعتبار أيضا صورة المرأة في وسائط الإعلام. ويقوم المكتب بتشجيع هذه الوسائط ووكالات الإعلان على الامتناع عن تقديم المرأة بوصفها موضوعا جنسيا. وينعكس نجاح هذه الجهود في قانون جديد اعتمدته "غرفة الإعلان" لتعزيز استخدام صور للمرأة والرجل غير متحيزة جنسيا وغير مقولبة نمطيا. وقد أسفر ازدياد الوعي العام بالأنماط المقولبة المسيئة والمهينة عن سحب عدد من الإعلانات.

١٥ - وقد أدت المناقشة العلنية للعنف العائلي في السنوات العشر الأخيرة الى هدم جدار الصمت الذي كان يحيط بهذه المسألة سابقا. وأنشأت المنظمات غير الحكومية ١٢ خطا هاتفيا لتستخدمها ضحايا إساءة المعاملة. ويتعاون المكتب مع هذه المنظمات، كما يساعدها في مشاريع مختلفة. كما نظم المكتب اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة العنف الموجه ضد المرأة؛ وأدرج عدد من المقترحات المقدمة بتلك المناسبة في مسودة تشريع. ويوجه انتباه خاص لزيادة وعي صغار السن بمسألة العنف.

١٦ - وتدل البيانات الإحصائية الرسمية منها وغير الرسمية، على أن معظم ضحايا العنف العائلي من الأطفال والنساء. ومن الصعب اكتشاف هذا العنف أو منعه أو المعاقبة عليه، لأنه يعتبر مسألة في طي الكتمان. وكثيرا ما تحدث إساءة المعاملة البدنية والجنسية دون التبليغ عنها.

١٧ - وأردفت تقول إن ضباط الشرطة مدربون تدريبا جيدا على التعامل مع ضحايا العنف العائلي، وإن للنساء الحق في فحصهن من جانب ضابطة شرطة، وطبيبة وما شابه ذلك. ويجري تنفيذ برامج منتظمة لتثقيف العاملين في هذا المجال وإرهاف أحاسيسهم تجاهه.

١٨ - واستطردت قائلة إن المضايقة الجنسية هي مسألة جديدة في بلدها، وإن مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة كان القوة الدافعة وراء مناقشة عامة عن الموضوع ويخطط للقيام في عام ١٩٩٧ بمزيد من أنشطة التوعية.

١٩ - وقالت إنه وفقا لتقديرات حكومية وغير حكومية يوجد في سلوفينيا من ٥٠٠ ١ الى ٠٠٠ ٢ عاهرة؛ وإن البغاء ليس جناية، أما القوادة فهي كذلك. وقد اقترح تشريع لتقنين البغاء وحماية العاهرات وإعطائهن

ضمانا اجتماعيا ورعاية صحية، غير أن تقدم نحو ذلك بطيء، لأن عدم وجود عاهرات في الشوارع يقلل من حدة القلق تجاه هذه المسألة. وقد جاءت معظم العاهرات الى سلوفينيا من بلدان أوروبا الشرقية؛ وهن يعملن رسميا بوصفهن راقصات وفنانات للتسرية في الأندية الليلية.

٢٠ - واسترسلت تقول إن مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة قد بادر الى إجراء مناقشة عامة حول هذه المسألة، مشددا على الحاجة الى البحث والمعلومات. وقد عملت وسائط الإعلام الكثير للتوعية فيما يتعلق بالدعارة.

٢١ - أما بالنسبة لما يسمى صناعة الجنس، فإنه بينما زاد المتوافر من المواد الخليعة في ظل النظام الجديد لا يبدو أن هذا الأمر يثير القلق. ويجري النظر حاليا في اقتراح يدعو الى تنظيم إمكانية الحصول على المواد الخليعة. ولا توجد برامج تلفزيونية وطنية أو مجلات تحتوي على مثل هذه المواد.

٢٢ - وقالت إنه فيما يتعلق باشتراك المرأة في صنع القرار السياسي يتعين أن نضع في الاعتبار أنه لم يمض على سلوفينيا كدولة مستقلة سوى خمس سنوات. وفي ظل النظام السياسي السابق، ساعدت حصص التمثيل المخصصة لفئات السكان المختلفة على اشتراك المرأة في الهيئات النيابية، إلا أن القرارات لم تكن تتخذ في هذه الهيئات. وعلاوة على ذلك، فتح التحول الى الديمقراطية الباب من جديد أمام القيم التقليدية والمحافظة. ويضاف الى ذلك أنه على الرغم من الفصل بين الكنيسة والدولة كان للكنيسة الكاثوليكية وقيمها تأثير على الرأي العام. والبيئة السياسية لا تزال في حالة تقلب. ففي آخر الانتخابات البرلمانية تنافس ٢٥ حزبا على المقاعد، وهناك سبعة منها ممثلة حاليا في البرلمان.

٢٣ - السيدة كومان بيرينتش (سلوفينيا): قالت في معرض ردها على الأسئلة المتعلقة بالقضاء إن المرأة تعامل بإنصاف ومساواة في ظل النظام القضائي السلوفيني. وأضافت تقول إن ستين في المائة من جميع القضاة الذين انتخبهم البرلمان، ولم يعينوا، هم من النساء. و ٤٦ في المائة من قضاة المحاكم العليا من النساء، وقد زاد العدد زيادة مطردة على مدى السنوات الأربع الماضية. وترأس المرأة دائرتين من الدوائر المدنية والتجارية والجنائية التابعة لمحاكم الدرجة الأولى العليا. والأكثر من ذلك، إن أكثر من ثلث القضاة في الدائرة الجنائية هم من النساء، بعد أن كان الرجال يهيمنون عليها في السابق. وفي المحكمة العليا. هناك تسع قاضيات من مجموع ٣١ قاضيا. وبما أن عدد الطالبات في كليات الحقوق يمثل أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع الطلاب، بات من المتوقع زيادة عدد القاضيات في المستقبل.

٢٤ - السيدة كوزميك (سلوفينيا): قالت في معرض ردها على أسئلة بشأن المادة ٨، إن اشتراك المرأة في الحياة الدبلوماسية آخذ في الزيادة. ومن بين ٤٠ رئيسا للبعثات الدبلوماسية التابعة لجمهورية سلوفينيا يوجد ٨ نساء. وأنشئ قسم جديد للدبلوماسية في الجامعة، وهو عبارة عن برنامج دراسي مشترك بين كلية العلوم الاجتماعية ووزارة الشؤون الخارجية، ونصف طلابه من النساء.

٢٥ - ثم انتقلت الى تناول المسائل المتعلقة بالمادة ١٠، فقالت إن المبادئ الأساسية التي تنظم التعليم مشمولة في "كتاب أبيض" عن التعليم أصدرته في عام ١٩٩٥ وزارة التعليم والرياضة؛ وإن ثقافة حقوق الإنسان والمساواة مدرجة ضمن المبادئ الأساسية المشمولة بالدراسة والبرامج التعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة هي برامج محايدة بالنسبة لنوع الجنس. ويتلقى المربون في مؤسسات مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة دورات موضوعية خصيصا بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، تمولها وزارة التعليم والرياضة، تساعدهم على تعليم هذه الموضوعات للأطفال في تلك المرحلة العمرية. كما تدخل هذه الموضوعات في الدورات الاختيارية والأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويحضر الفتيان والفتيات علىالسواء دورات تقنية ودورات في الاقتصاد المنزلي، وهي دورات اختيارية.

٢٦ - وفيما يتعلق بتأنيث بعض المهن، فإن السبب الأوضح وراء ذلك هو تقسيم الأدوار الاجتماعية حسب نوع الجنس فالتقسيم التقليدي للعمل في المحيط الخاص يترك أثرا على هذه الأنماط في المحيط العام عموما. وللمخالطة الاجتماعية الأولية دور تؤديه. ولتحسين هذا الوضع، أصبحت السياسة التعليمية التي تهدف الى تشجيع البنات والنساء، فضلا عن الأولاد والرجال، على خوض الميادين غير التقليدية مشمولة في مشروع البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين. والحالة تتحسن، الى حد ما؛ وهذا يعود عموما الى الجهود التربوية المبذولة ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة. ومن التدابير المقترحة الأخرى وضع مبادئ توجيهية حسب نوع الجنس للمناهج الدراسية. ولا يوجد في سلوفينيا حتى الآن معهد لدراسات المرأة أو دراسات تعنى بالجنسين، إلا أن جامعة ليوبليانا تقدم فعلا دورات متعددة في هذا الميدان على صعيدي الدراسات الجامعية الدنيا والعليا. ويلاحظ في كليتي الفلسفة والعلوم الاجتماعية حدوث زيادة في المواضيع المتصلة بنوع الجنس في أطروحات الدرجات العلمية، مما يؤكد الحاجة الى برامج أكاديمية منظمة بصورة أكثر منهجية في هذا المجال. ويجري وضع مشاريع متعددة، بما فيها تحليل للأدوار حسب نوع الجنس كما تصورها الكتب المدرسية المخصصة للمدارس الابتدائية. ويوصي البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين بإنشاء معهد بحوث للدراسات المتعلقة بالجنسين، كما يدعم مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة المشاريع البحثية بشأن تاريخ المرأة في سلوفينيا في الثمانينات من القرن العشرين وبشأن العنف الموجه ضد المرأة.

٢٧ - ومضت تقول إنه على عكس بلدان أخرى في مرحلة ما بعد الشيوعية، يوجد في سلوفينيا نظام جيد لرعاية الأطفال في أثناء النهار، وقد تم إنشاؤه استجابة لارتفاع نسبة النساء العاملات وللتصنيع السريع الذي حدث في ظل الاشتراكية. كما توجد شبكة منظمة جدا وغير رسمية للرعاية النهارية تشمل غالبية الأطفال غير الملتحقين بمدارس الحضانة. ولقد انخفض عدد المدارس الابتدائية التي تعمل طوال اليوم انخفاضا حادا منذ الثمانينات، إلا أن البرامج التي تقدم للتلاميذ بعد انتهاء اليوم المدرسي قد حلت محلها الى حد ما.

٢٨ - وقالت إنه بموجب قانون التعليم الجديد أصبح التدريب المهني جزءا من التعليم الإلزامي. فهناك مدارس مهنية تستغرق الدراسة بها عامين، ومدارس مهنية ثانوية تتراوح مدة الدراسة فيها بين ثلاثة

وأربعة أعوام، كما يوجد عنصر تدريب عملي ينظم بالتعاون مع المصانع والشركات التجارية. ويحصل طلبة التدريب العملي على استحقاقات تقاعدية وصحية. وابتداء من العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤، فتحت كلية الشؤون الداخلية أبوابها أمام المرأة؛ وفي عام ١٩٩٤-١٩٩٥ مثلت النساء ٤٦ في المائة من مجموع الطلبة. والمقترحات الداعية الى السماح للمرأة بالدراسة في مدرسة الشؤون الداخلية بالمرحلة الثانوية تمثل جزءا من البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين. وبصورة عامة، فإن عدد الطلبة الذين يحصلون على درجات غير جامعية آخذ في النقصان، لأن هذا المستوى من التعليم لم يعد يلبي طلب سوق العمل في التسعينات من القرن العشرين.

٢٩ - وفيما يتعلق بالأسئلة المطروحة بشأن المادة ١١، قالت إن سلوفينيا تمر بفترة انتقالية تحاول فيها المواءمة بين جميع تشريعاتها القائمة في مجال العمل. ويتوقع أن يكون قانون العلاقات العمالية أول مشروع قانون تطرحه الحكومة الجديدة على البرلمان. وسوف تصبح أحكام المساواة جزء لا يتجزأ من جميع تشريعات العمل المقبلة، بدلا من إقرار قانون مستقل للمساواة. ومكتب السياسات المتعلقة بالمرأة يعي جيدا مبدأي الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي والأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة، ويوليهما انتباها خاصا في المناقشات التي تجري بشأن تشريع العمالة الجديد وتصنيف الوظائف.

٣٠ - ومضت تقول إن ٥٥ في المائة تقريبا من أعضاء نقابات العمال نساء، إلا أنهن غير منظمات في مجموعات نسائية خاصة باستثناء ما حدث في نقابة الصحفيين، ولم يصلن الى وظائف قيادية. وتقدم الحكومة، كجزء من سياستها المتعلقة بالعمالة، دعما لبرامج تهيئة الوظائف وبرامج لمن يدخلون سوق العمل، غير أنه لا توجد سياسة خاصة لأجل المرأة. ويمثل الرجال ما بين ٦٥ و ٧٠ في المائة من أصحاب الأعمال الحرة.

٣١ - وقالت إن تقاعد المرأة قبل الرجل هو وسيلة للتسليم بعبء العمل المزدوج الذي تقوم به والتعويض عنه، وهو عبء العمالة المتفرغة ومسؤولية رعاية الأطفال والعناية بالمسنين والأسرة المعيشية. وعلى أي حال، فإن التقاعد المبكر ليس هو سبب انخفاض المعاشات التقاعدية الممنوحة للنساء: فنظام المعاش التقاعدي يعوض عن ٣٥ سنة من الخدمة للمرأة بالمستوى الذي يعوض عن ٤٠ سنة خدمة للرجل. وإجازة الولادة وإجازة الرعاية الأبوية يدفع أجرها بالكامل ويعترف بها على أنها مدة خدمة عادية، ولذلك فإنها لا تؤثر على مستوى المعاش التقاعدي. وسيساوي أحد التعديلات المقترحة على تشريع العمل الجديد بين سن التقاعد للرجل وسن التقاعد للمرأة.

٣٢ - وفيما يتعلق باستخدام اللغة في الإعلان عن الوظائف الشاغرة، تم التسليم بأن استخدام لغة غير متحيزة لجنس معين ليس حقا فحسب بل والتزام أيضا. وقد نظم مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة اجتماع مائدة مستديرة بشأن إلغاء التحيز لجنس بعينه في الإعلانات، كما طلب وضع نماذج أنثوية لجميع الألقاب المهنية. وأدى وجود أنماط مقولبة في محيط الحياة الأسرية والمسؤولية عن الأطفال إلى وجود حواجز كبيرة أمام تكافؤ الفرص. وأحد الأهداف الهامة المرتجاة هو تغيير آراء أرباب العمل لكي لا ينظروا إلى

المرأة بوصفها أُمًّا فقط بل أن يقبلوا أيضا بكون الرجل أبًا يتولى طائفة كاملة من المسؤوليات الأسرية. وهناك اقتراح جديد بشأن إجازة الرعاية الأبوية يعطي إجازة ولادة مدتها ١٠٥ أيام لا تستخدمها إلا الأم، وإجازة للأب مدتها ٩٠ يوما أو يعطى ١٨٠ يوما يتقاسمها الوالدان.

٣٣ - واسترسلت قائلة إن العمل دون تفرغ ليس شائعا في سلوفينيا، إذ ذكر مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة، في مناسبات متعددة، أنه يعارض عدم التفرغ في العمل لمن يتمتعون بإجازة الأب أو الأم على أمل أن يتجنب تجربة أوروبا الغربية، حيث المرأة تنخرط غالبا في العمل بلا تفرغ. والعمالة المؤقتة تعني العمل لفترة زمنية محددة، تتراوح من حيث المدة. وهي تطبق على فترات لا تدوم عادة أكثر من سنة للمرأة والرجل على حد سواء. وقد يكون عدد النساء الموظفات بصفة مؤقتة أكبر، لأن هذا النوع من الموظفات يستخدم غالبا للإحلال محل أشخاص يتمتعون إما بإجازة ولادة أو إجازة رعاية أبوية.

٣٤ - وأضافت تقول إن المعدل العام للبطالة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ قد ارتفع، ووصل إلى ٧,٣ في المائة عام ١٩٩٥. ومنذ عام ١٩٩٤، ارتفعت نسبة البطالة بين النساء؛ وعلى الرغم من ذلك، لا تزال نسبة العاطلات عن العمل أقل من نسبة الرجال. وسوف يولى اهتمام خاص لمسألة البطالة الطويلة الأجل (أكثر من سنة). وحصة النساء من البطالة الطويلة الأجل تبلغ ٤٧,٥ في المائة. وتواجه نساء كثيرات صعوبة في دخول سوق العمل بسبب توقع أرباب العمل تركهن وظائفهن بسبب المسؤوليات الأسرية.

٣٥ - السيدة نيوباوير (سلوفينيا): قالت إنها ستقدم معلومات إضافية وتوضيحات بشأن المسائل المتصلة بصحة المرأة (المادة ١٢). وأضافت تقول إن عملية الانتقال ما فتئت تؤثر في خطة التأمين الصحي ونظام الرعاية الصحية ككل. بيد أنه رغم الاقتطاعات زادت حصة الإنفاق العام لأغراض الرعاية الصحية من ٧,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٢ إلى ٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٤. كما زادت حصة الإنفاق الخاص لأغراض الرعاية الصحية.

٣٦ - وفيما يتعلق بتأنيث مهن الرعاية الصحية، ذكرت أن غالبية مقدمي الرعاية الصحية من الإناث حقا: ٥٣,٧ في المائة من الأطباء و ٦٣,١ من أطباء الأسنان. وزيادة على ذلك، فإن القيد في كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة يبين أن المرأة سوف تسيطر على هذه المهن مستقبلا. وفي مهن المدرسة العليا للرعاية الصحية لم يقيد سوى ٣١ من الذكور في عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ من بين ٥٩٦ طالبا. وينظر إلى سيطرة المرأة كسبب لانخفاض الأجور في ميادين الرعاية الصحية، وكانت المطالبات بأجور أعلى وتقدير المركز الخاص للأطباء من أسباب إضراب أطباء الأسنان والأطباء في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٣٧ - وقالت إنه فيما يختص بالشواغل المتصلة بالصحة المهنية يحمي قانون الحقوق الأساسية وعلاقات العمل العمال الذكور تحت سن ١٨ وجميع العاملات من الأخطار التناسلية. وتعد قوانين سلامة العمل من بقايا النظام السياسي السابق؛ وهي تكفل الحماية التامة للعمال بوصفهم ملاكا لوسائل الإنتاج. وسيقوم التشريع الجديد، الجاري إعداده، على النظام الأوروبي.

٣٨ - ومضت تقول إن البرامج التعليمية لجميع المراحل، ابتداء بالمدارس الابتدائية وانتهاء بالمقررات الدراسية المخصصة لفنيي الرعاية الصحية تتضمن ثقافة ومعلومات بشأن العنف وقضايا الصحة التناسلية والجنسية والمخاطر التي تتعرض لها الصحة بفعل إساءة استعمال المواد وإدمانها.

٣٩ - وذكرت أنه ستدرج في التقرير الدوري الثاني إحصائيات مقسمة عمريا، عن سرطاني العنق والثدي والأمراض القلبية الوعائية، إلى جانب معلومات عن العقم. ومن المتوخى في خطة الرعاية الصحية، التي تنتظر إقرار البرلمان لها، تنفيذ برنامج فحص للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

٤٠ - وتعاني سلوفينيا صعوبات في جمع البيانات عن صحة المرأة بسبب التغيرات في المنهجية، ولذلك لم يعد من الممكن رصد الاتجاهات الوطنية. وسيجري في المستقبل القريب تحديث قاعدة البيانات. ولم تلاحظ تغييرات في اتجاهات استخدام موانع الحمل الهرمونية. وتظهر وقائع إحداث الإجهاض نقصا مستمرا في جميع الفئات العمرية والمناطق في سلوفينيا. وإنهاء الحمل بعد ١٠ أسابيع من بدئه تلزمه موافقة لجنة خاصة من الأطباء، ولا يسمح به إلا إذا كان خطره على صحة المرأة أقل من خطر مواصلة الحمل. ولا يسمح باختيار جنس الجنين، ويستخدم تشخيص الجنين عندما يكون بزل السلى أو اختبار الدم إيجابيا للأمراض الوراثية وأمراض التنكيس العصبي. وزاد بقدر ضئيل متوسط عدد حالات التعقيم. ففي عام ١٩٩٥، كان هناك ٦٥٩ ٢ طلب تعقيم، ورد ٩٥ في المائة منها من النساء معظمهن أمهات لأكثر من طفلين. ولا يسمح بالتعقيم إلا بعد سن الخامسة والثلاثين.

٤١ - السيدة كوزميك (سلوفينيا): قالت إنه طبقا لتعداد ١٩٩١ يعيش نصف سكان سلوفينيا تقريبا في المناطق الريفية ولكن السكان المشتغلين بالزراعة لا يمثلون سوى ٧,٦ في المائة من مجموع السكان. وتكاد نسبة النساء تتساوى مع نسبة الرجال، ويبلغ متوسط حجم أسرة المزارع ٣,٧ من الأشخاص. وطبقا لبحث أجري على ٧٨٠ مزرعة، تمتلك النساء ١٧,٥ في المائة من مزارع الأسر ويشتركن في ملكية ٢٨,٢ في المائة من المزارع.

٤٢ - وفي عام ١٩٨٢، ضمن الحق في إجازة الأمومة للمزارعات العضوات في التعاونيات. وبموجب القانون الجديد المتعلق بإيرادات دعم الأسرة، الصادر في عام ١٩٩٣، يتمتع المزارعون المسددون لاشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز بنفس إجازة الرعاية الأبوية المكفولة لغيرهم من العاملين، وإذا لم يسددوا الاشتراكات بات لهم الحق في المستحقات الوالدية. ولأطفال المزارع الحق في استحقاقات الطفولة مثلهم مثل غيرهم من الأطفال. وللمزارعات نفس ما للرجال من حق في الحصول على جميع أنواع الائتمان.

٤٣ - وأضافت تقول إنه في معظم الأسر المعيشية بالمزارع تؤدي الزوجة أعمال التدبير المنزلي ولا تحدد المسؤولية عن رعاية الأطفال مقدما أو يتقاسمها أفراد الأسر المعيشية. وفي ثلث الأسر المعيشية، تكون رعاية الأطفال مهمة الأم. وطبقا للبيانات الواردة في دراسة "نوعية الحياة"، لسنة ١٩٩٦،

يقل ما يتمتع به سكان الريف من مرافق عما يتمتع به سكان الحضر فيما يتعلق بالمدارس، ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية، والثقافة، والترفيه، والنقل والمواصلات، ومؤسسات الإمداد بالأغذية.

٤٤ - السيدة غونزاليز - مارتينيز: قالت إن الإحصائيات المتعلقة بمعدلات الإجهاض في سلوفينيا تبين إجماليا لعام ١٩٩٥ يبلغ ٢٠,٨ في المائة. وتساءلت عما إذا كان هذا الرقم يمثل نسبة مئوية لجميع النساء في سن الإنجاب.

٤٥ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إنه يساورها بعض القلق إزاء قضية الأسرة بوصفها مجالا خاصا. ففي إطار الاشتراكية، حدث كثير من التجاوز على الأسرة، ويمكن أن يظهر الآن خطر يتمثل في اعتبار الأسرة كيانا مستقلا استقلالا تاما. ويجب أن تحرص سلوفينيا على ضمان ألا تتعدى سياسات العالم الغربي المحافظة على تشريعها ذي الفرص المتساوية تحت ستار حماية خصوصية الأسرة.

٤٦ - وبالرغم من أن عدد القاضيات الكبير يدعو إلى الإعجاب فإنهن لا يعملن بالضرورة على كفالة حقوق الإنسان المتساوية للمرأة؛ وينبغي تثقيف القاضيات بشأن ما لديهن من فرصة للسير في تضامن مع غيرهن من النساء واستعراض التشريع للتعرف على التمييز المباشر وغير المباشر.

٤٧ - وقالت إنه لا يبدو أن حكومة سلوفينيا قلقه إزاء شيوع نمط الأسرة التي لا يوجد فيها سوى أحد الأبوين. ومع ذلك، فنظرا لأن لمثل هذه الأسر دخلا واحدا فقط، هذا إن وجد، توجد مخاطرة بانزلاقها نحو الفقر، ولا سيما إذا رأستها إمرأة.

٤٨ - وفيما يتعلق بمسألة نقص وجود المرأة في البرلمان، هناك حاجة إلى حملة ضخمة لتلقين المرأة دروس العمل السياسي. وتحتاج المرأة إلى أن تضع مصيرها في يديها وأن تفهم أن قضايا المرأة سياسية وليست اجتماعية.

٤٩ - وأردفت تقول إن الخدمة الدبلوماسية تحتاج إلى إجراءات إيجابية لضمان إجراء تعيينات مزدوجة وعدم وجود تمييز ضد المرأة ذات الأطفال.

٥٠ - وقالت إن التعليم مجال آخر للإجراءات الإيجابية؛ فالهياكل المحايدة من حيث الجنس ليست سوى خطوة أولى، وهناك حاجة للاعتناء بتوعية المدرسين بمشاكل التفاعلات المتحيزة جنسيا القائمة بين المدرس والطالب والمناهج الدراسية المتحيزة جنسيا؛ كما ينبغي التصدي للأنماط المقولبة في صفوف الفتيان والفتيات. ومما يثير القلق أن مثل هذه النسبة المرتفعة من أطفال مرحلة ما قبل المدرسة غير منخرطة في مؤسسات رسمية؛ وقد توفر الجدات الرعاية والحب ولكن من المحتمل أن يطلن عمر الأنماط المقولبة. وتوفير مجرد ساعات قليلة كل يوم في جو الاختلاط الاجتماعي غير المتحيز جنسيا يساعد على

مواجهة ظهور الأنماط المقولبة في عمر مبكر. وحثت حكومة سلوفينيا على زيادة عدد الأماكن الرسمية المخصصة لرعاية الأطفال.

٥١ - وقالت إنه ينبغي لحكومة سلوفينيا أن تفرض عقوبات شديدة على التمييز في التوظيف، وإن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن العمل الحر، وإنه ينبغي تشجيع المرأة على بدء أعمال تجارية صغيرة وتعليمها كيفية القيام بذلك.

٥٢ - ودعت التعجيل بتحديث قاعدة بيانات الرعاية الصحية، بحيث يكون من الممكن تطوير برامج الرعاية الصحية.

٥٣ - وأعربت عن أملها في أن تنشر حكومة سلوفينيا تعليقات اللجنة الختامية وفي أن تناقش تلك التعليقات في الصحافة والبرلمان.

٥٤ - السيدة بير: قالت إنه فيما يتعلق بالعمالة المؤقتة، فإنها قلقة لأن أصحاب العمل يميلون إلى توظيف المرأة لسد الثغرات ليتجنبوا بذلك دفع الاستحقاقات ومنح الترقيات، ومعنى ذلك أن المرأة تعاني من التمييز مرة أخرى. ودعت إلى إجراء دراسة لمعرفة مدى انتشار هذه الممارسة. وإلى صياغة تدابير لمنع استمرارها.

٥٥ - السيدة يونغ تشونغ كيم: قالت إن ممثلة سلوفينيا أشارت إلى أن تأنيث مهن الرعاية الصحية قد نتج عن انخفاض الأجور في ذلك الميدان. وتساءلت عما إذا كان نفس الشيء ينطبق على القضاء، باعتبار أنه حيثما وجدت نساء أكثر مالت الأجور إلى الانخفاض، وعما إذا كان يمكن عمل أي شيء لمعالجة هذه المشكلة.

٥٦ - الرئيس: تكلمت بصفتها الشخصية، فقالت إن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن التأمين الصحي، وعما تتحمله المرأة من عبء مزدوج يتمثل في الأعمال المنزلية والوظيفة ذات الأجر، وعن العنف العائلي، وعما إذا كان ارتفاع نسبة المرأة في مهن الرعاية الصحية قد زاد من تيسر الرعاية الصحية للمرأة، من حيث إمكانية الاستفادة بها والقدرة على الاستفادة بها.

٥٧ - السيدة كوزميك (سلوفينيا): قالت إن حكومتها سوف تعد التقرير الدوري الثاني في غضون عام ١٩٩٧ وستوفر ردودا على جميع الأسئلة الإضافية.

٥٨ - انسحبت السيدة كومان - برينيتش (سلوفينيا) والسيدة كوزميك (سلوفينيا) والسيدة نويباور (سلوفينيا).

سبل ووسائل الإسراع في أعمال اللجنة (تابع)

٥٩ - السيدة كارترايت: قالت إن اللجنة يلزمها أن تكون أكثر منهجية وكفاءة في أعمالها بعدما صارت تعقد دورتين في العام؛ وإنه ينبغي لها أن تختار قبل عام على الأقل التقارير التي ستنظر فيها، لأن الخبراء يحتاجون لاستلامها في وقت يكفي لتمكينهم من تقديم تعليقات واقتراحات إلى الفريق العامل لما بعد الدورة. كما ينبغي لذلك الفريق أن يضع أسئلة كيما يعطي الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية القائمة بالإبلاغ وقتا كافيا لأجل الاستعداد لتقديم عروضها. وأضافت أنه ينبغي أن يكون هناك نظام بالغ الوضوح لتلافي الحالة التي تنشأ عندما يجدّ ذلك الفريق العامل في إعداد تقارير لا تقدم فعلا عندما يحين وقتها.

٦٠ - ومضت قائلة إن التحليل الذي أعدته الأمانة العامة، ولم يتح في الدورة الجارية إلا بعد بدئها، ينبغي أن يكون أبسط كثيرا مما كان عليه في الماضي؛ كما ينبغي تزويد أعضاء اللجنة بالتعليقات الختامية، وبالنص الكامل لجميع التحفظات التي أبدتها الدول الأطراف، وبالتعليقات التي أدلت بها الأمانة العامة بشأن إذا كان قد تم سحب أو تعديل أي من هذه التحفظات. وعندئذ يمكن تقديم التحليل قبل وقت لا بأس به.

٦١ - وأكدت ضرورة مواصلة ممارسة عدم النظر في التقارير الأولية للدول الأطراف في جلسات الفريق العامل لما بعد الدورة، وإلا فقد لا يتوفر للأفرقة ما يكفي من وقت للنظر في سائر التقارير. وعلاوة على ذلك، ذكرت أن هناك حاجة لإقامة علاقة جيدة مع الدول الأطراف التي تندم تقارير أولية. وأيدت بشدة فكرة تخصص أعضاء اللجنة في مجالات معينة؛ وأن يُسأل الخبراء في كل عام عن المجالات التي يودون التخصص فيها، دون أن يقتصر اختصاصهم على تلك المجالات.

٦٢ - السيدة كورتي: استوضحت عن المسؤوليات التي يضطلع بها الفريق العامل لما بعد الدورة، لأن اللجنة لم تتخذ أي قرار بشأن فيما إذا كانت تريد تنظيم جلسة لفريق عامل لما قبل الدورة أو لما بعدها.

٦٣ - السيدة كارترايت: قالت إن الغرض من عقد جلسة لفريق عامل لما بعد الدورة سيكون إعداد أسئلة بشأن التقارير المزمع النظر فيها في الدورة التالية. ومن ثم، ترسل هذه الأسئلة إلى الدول الأطراف المعنية، لتتمكن الحكومات والمنظمات غير الحكومية من إدراج إجاباتها الاستهلالية أمام اللجنة.

٦٤ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن التحضير الأكثر منهجية من جانب اللجنة وشعبة النهوض بالمرأة، على السواء، سيؤدي إلى توفير الوقت، فعلى سبيل المثال، لو تلقت اللجنة، في حالة تقرير سلوفينيا، إجابات خطية على أسئلتها سلفا، لكرست الجلسة الجارية لحوار بناء مع الوفد السلوفيني بدلا من مجرد الاستماع إلى تلاوة للإجابات. وطلبت إلى شعبة النهوض بالمرأة تزويد الفريق العامل الأول بقائمة تضم التقارير التي يمكن النظر فيها في الدورتين المقبلتين وبقائمة تضم جميع الدول الأطراف التي فات موعد تقديم تقاريرها الأولية منذ وقت طويل، إضافة إلى معلومات عما فعلته الأمانة العامة طوال السنوات لمعالجة هذه الحالة، مثل إرسال تذكرات وعرض تقديم مساعدة تقنية. وذكرت في ختام كلمتها أن هذا

من شأنه أن يساعد اللجنة على وضع تدابير للتعامل مع الدول الأطراف التي لا تأخذ التزاماتها بالإبلاغ على محمل الجد.

٦٥ - السيدة غونزاليس مارتينيز: قالت إنها توافق على أن عقد الفريق العامل لما قبل الدورة جلسته بعد الدورة سيوفر للجنة متسعا من الوقت لتحضير أعمالها المتعلقة بمجموعة التقارير التالية التي سيجري النظر فيها، وأنه ينبغي للجنة أن تقدم أسئلتها إلى الدول الأطراف قبل مهلة أطول. ولكنها ارتأت وجوب النظر في هذا التغيير بعناية، لأن اللجنة ليست مستقلة بذاتها بل يجب أن تلتزم بقواعد الأمم المتحدة وتعمل ضمن الإطار الزمني والموارد المخصصة لها. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى تخصص أعضاء اللجنة في مواد معينة من الاتفاقية، وافقت المتكلمة على أن تقسيم العمل بهذا الشكل يمكن أن يسرع بأعمال اللجنة ويكفل تغطية كافية لجميع المواد. بيد أنها ارتأت أن الكثير من المواد يتناول مسائل مترابطة لا يمكن فصلها بوضوح، مثل مسائل الصحة والعنف والتعليم. واختتمت كلمتها بقولها إنه ينبغي للجنة أن تنظر في النظام الذي تستعمله لجنة حقوق الطفل، التي قدمت أسئلتها وتعليقاتها بشأن التقارير الأولية للدول الأطراف قبل خمسة أو ستة شهور من دورتها، وبذلك مكنت تلك الدول من إرسال إجاباتها قبل مهلة من الوقت كيما يتمكن أعضاء اللجنة من ترجمتها ودراستها. وهذا النظام يمكن استعماله أيضا من أجل التقارير الدورية اللاحقة التي تقدمها الدول.

٦٦ - السيدة فيرير غوميز: قالت إن الشكوك تساورها بشأن مزايا التخصص حسب المواد، لأن جميع مواد الاتفاقية تقريبا مترابطة. وأضافت تقول إن مثل هذا النهج يمكن أن يفقر تحليل اللجنة لتنفيذ كل مادة. وبدلا من تقسيم المواد فيما بين أعضاء اللجنة، سيكون من الأفضل السماح للأعضاء الذين لهم اهتمام خاص بمجالات معينة بالتركيز على تلك القضايا.

٦٧ - السيدة شاليف: قالت إنها توافق على أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتقسيم وأنها مترابطة. ولكن لما كانت اللجنة هي أكبر هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات فإنها تقدم على أكبر المجازفات بتكرار الأسئلة التي توجهها إلى الدول القائمة بالإبلاغ فالتخصص لن يفقر المناقشات، لأن غرضه هو تركيز التحليلات والإفادة بشكل أفضل من وقت اللجنة من خلال كفالة عدم تكرار التعليقات والأسئلة؛ وسيظل أعضاء اللجنة رغم ذلك أحرارا في ربط مجالات تخصصهم بمواد أخرى إذا أرادوا، وأن يتكلموا في أي نقاط ذات أهمية خاصة في سياق تقرير قطري محدد.

٦٨ - السيدة أودراوغو: قالت إنه يلزم إجراء مزيد من النقاش قبل أن تقرر اللجنة ما إذا كانت تريد اعتماد اقتراح التخصص حسب مواد الاتفاقية. وذكرت أنها لاحظت خلال سنوات خدمتها في اللجنة أن الكثير من الوقت ينفق على عرض التقارير الدورية، مما يضر بالحوار الإيجابي. وأعربت عن أملها في أن يمكن الاقتراح الداعي إلى تنظيم اجتماع لفريق عمل لما بعد الدورة الدول من تقديم إجاباتها سلفا على الأسئلة التي وجهتها اللجنة، كيما يتسع الوقت لإصدار ترجمات (لأن عدم توافرها يحد من مساهمات بعض أعضاء اللجنة) ولتمكين اللجنة من تحديد النقاط الرئيسية التي سيغطيها الحوار حتى قبل تقديم التقارير بصورة رسمية.

٦٩ - السيدة بصتيلو غارسيا ديل ريال: قالت إن التخصص حسب مواد الاتفاقية سيكفل معالجة جميع المواد معالجة كافية. واقترحت أن يغطي أكثر من عضو من أعضاء اللجنة المواد التي يتسع نطاقها بشدة، كالمادة ١١ مثلا. واعتبرت التخصص طريقة جيدة لتنظيم أعمال اللجنة لكفالة النظر في تقارير الدول بطريقة منهجية وبهمة وكفاءة.

٧٠ - السيدة التلاوي: قالت إن اللجنة لا تستطيع أن تعقد جلسات فريق عامل لما قبل الدورة وفريق عامل لما بعدها، لأن ميزانيتها ترصد اعتمادات لجلسة واحدة فقط لكل دورة. ولما كان الفريق العامل قد اجتمع أصلا قبل الدورة الجارية، فإنه يتعين على اللجنة أن تجد طريقة غير تقليدية لتحضير أسئلتها المتعلقة بالتقارير التي ستنظر فيها في دورة تموز/يوليه، بحيث تستلم الإجابات قبل مهلة زمنية كافية. ومن ثم يمكنها أن تنظم جلسات لفريق عامل لما بعد الدورة بصفة منتظمة.

٧١ - وأعربت عن اتفاقها مع القائلين بضرورة إجراء مزيد من الحوار الحقيقي مع الدول الأطراف، لأن النظام الجـــاري الذي يتم بمقتضاه طرح الأسئلة ثم الاستماع إلى الإجابات تتلى بإسهاب هو نظام رتيب لا يسمح بالكثير من التفاعل الموضوعي مع الحكومات. وأيدت فكرة التخصص، لأنها ستركز جهود أعضاء اللجنة وتمكنهم من تقصي كامل نطاق المشاكل والأسئلة في كل مجال. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتولى بعض الأعضاء مسؤولية تقديم ملاحظات عامة وطرح أسئلة عن الإطار القانوني العام لكل بلد وتحفظاته على الاتفاقية، بينما يمكن لأعضاء آخرين أن يتولوا مسؤولية فحص إجابات المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة.

٧٢ - السيدة أكار: قالت إن فكرة التخصص جذابة، ولكنها قد تجبر اللجنة على تخصيص وقت وجهد متساويين لكل مادة في سياق كل تقرير قطري، رغم أن الجوانب التي تتطلب اهتماما تتفاوت من بلد إلى بلد. وأعربت عن أملها في أن تتمكن اللجنة من إيجاد طريقة للتغلب على هذه المشكلة.

٧٣ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن مسألة ماهية المجالات الواجب التركيز عليها في كل تقرير دوري يمكن تحديدها على أساس المسائل المحددة في جلسات الفريق العامل لما قبل الدورة أو لما بعدها. وهذا من شأنه أن يكفل ألا تهدر اللجنة الوقت وهي تفحص مجالات ليست عويصة في بلد محدد. واختتمت كلمتها قائلة إنه متى حددت المجالات ذات الأولوية لكل بلد وزعت المواد ذات الصلة على أعضاء اللجنة.

٧٤ - السيدة كورتي: قالت إنها موافقة على أن يبدأ الفريق العامل الأول بأسرع ما يمكن في النظر في قائمة البلدان التي ستغطى في الدورة المقبلة.

٧٥ - السيدة التلاوي: قالت إن الفريق العامل الأول لن يحتاج إلى قائمة البلدان فقط بل وإلى قائمة بالأفكار المقترحة في الجلسة الجارية والإجراءات المحتمل اتخاذها لتقديم الأسئلة إلى الدول الأطراف وتلقي الإجابات قبل دورة تموز/يوليه ١٩٩٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠